طوق النجاة الثالث

تطبيق حياة ديمقراطية

* إقامة نظام ديمقراطي رائد
* مزايا النظام المقترح

إذا كنت خالدًا وكانت الدنيا لك باقية ، فأنت إذن أسمى من أن تنازع أحدًا على الملك وإذا كان هذا هو عين الوهم وكان الحق أنك والدنيا بما عليها ومن عليها إلى زوال فالملك إذن هو أحقر من أن يكون هدفًا نتنازع عليه .

إقامة نظام ديمقراطى رائد

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. لقد خرجنا توًا من إحدى مراحل تصنيع أطواق النجاة ، حيث أتممنا سويًا تصنيع طوق النجاة الثانى الذى تمثلت خاماته فى سياسة تعليم نعتقد أنها قادرة على تلافى سلبيات واقعنا التعليمى الأسوأ فى تاريخ التعليم المصرى على الإطلاق ، وقد كنا قبل أن ندخل فى هذه المرحلة التصنيعية قد خرجنا من المرحلة الأولى التى أتممنا فيها تصنيع طوق النجاة الأول الذى تمثلت خاماته فى منظومة القيم التى أرى حتمية غرسها فى أبناء الأمة لكى يكونوا مهيأون عقلاً ووجدانًا لصناعة حضارة قوية وباقية ، أما الآن فنحن بصدد مرحلة تصنيع لها سماتها الخاصة إذ أنها ستتيح لنا تصنيع طوق نجاة له أيضًا سماته الخاصة ، فهو أقرب إلى قارب نجاة منه إلى طوق نجاة ، إذ بمقدوره حمل وتحمل الناجين جميعًا وأطواق نجاتهم ، بل إنه أيضًا قادر على السير بهم فى الاتجاه الصحيح حتى وإن كان عكس التيار .

بداية فقد نظن أن الديمقراطية هى بعض القوالب التى ينبغى دائمًا الاختيار من بينها ، كما قد نظن أن الديمقراطية هى ذلك المارد الذى إن أطلقناه من قمقمه قام وتمطع وهمس في آذاننا : ((شبيك لبيك عبدك وملك إيديك أوامرك مطاعة وأحلامك مجابة)) ، أو أنها تلك الوصفة السحرية القادرة على تخليصنا من كل مشاكلنا ، ونحن حينما نظن هذا أو ذاك نكون قد جنبنا الصواب وجانبناه ، إذ أن الديمقراطية كما أراها ليست بناءً مشيدًا بالفعل وإنما هى مقومات بناء متاحة للجميع ولكل أن يستخدمها بالصورة التى يراها هى الأفضل والأمثل لتشييد بناء يضيف إلى الحياة البشرية جمالاً ورقيًا .

إن الديمقراطية ليست كما هو شائع نظام حكم ولكنها نظام حياة ، وإلا فإننا إذا مااختزلناها فى حيز الحكم وما أضيقه لكان أجدر بنا أن نخجل من أنفسنا حين نتهم أنظمة الحكم العربية والإسلامية بعدم الديمقراطية فى حين أنها أقرب إلى الديمقراطية ــ رغم أنها ما زالت بعيدة عنها ــ من طبقات الشعب وفئاته ومؤسساته وأفراده فى تعاملاتهم ، تلك التعاملات التى تتصف فى أغلبها بسطوة وسيطرة وفرض إرادة ورغبة الأقوى ، والقوة قد تكون على عدة صور، فهى قد تكون فى الثراء المالى أو فى السلطة أو العلم أو البدن ــ والأخيرة هى أحقر أنواع القوة إذ أنها تستند إلى نفس الأسس التى تقوم عليها التعاملات والعلاقات فى عالم الحيوان .

إذن فنحن نتمنى الديمقراطية كنظام حياة ، ولكننا سنتناولها كنظام حكم ، وحيث إنها نظام فلا بد له من ضوابط وحدود وإلا لما كان نظام ، وأعتقد أن الضوابط والحدود التى أعنيها تختلف من بلد إلى آخر بحسب معتقداته الدينية وهويته التاريخية والجغرافية وطموحاته الحضارية ، فإذا كانت ثمة دولة ما ــ على سبيل المثال ــ لاتعتنق قيمًا دينية صحيحة وكانت لهذه الدولة طموحات اقتصادية تهدف إلى تنمية موارد الدولة وفق المبدأ الميكيافيلى "الغاية تبرر الوسيلة" فمن المؤكد أن هذه الدولة لن تتوقف كثيرًا أمام معانى الكرامة والشرف والعزة ، ولكنك ستراها تتوسع فى صناعة سلال المهملات بل وتجتهد فى ملئها بالقاذورات لكى تجتذب الذباب السياحى من الداخل والخارج ، لذا فإنك سوف ترى الفنون المختلفة فى هذه الدولة وقد تبنت كل قيم السقوط وعكستها على المجتمع ، كما ستجد أماكن اللهو والرذيلة والإباحية وقد صارت قبلة المترفين من الداخل والخارج ، وما هى إلا أيام من عمر الزمان حتى تكتسب هذه الدولة شهرة سياحية من النوع القذر فتنهال عليها الأفواج الراغبة فى كل صور العربدة بدءًا من السكر ومرورًا بالمخدرات وانتهاءً بالدعارة العلنية والمستترة ، فينتعش الاقتصاد انتعاشة مهما طالت فهى مؤقتة ومهما عظمت فهى منحطة إذ قامت على أموال نجسة لايجوز تطهيرها بغسلها وإنما بحرقها فإن لم تفعل الدولة فسوف يفعل خالق الدولة وخالق الأرزاق وخالق كل شىء الذى لا مغير لمشيئته ولا مبدل لحكمه القائل: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ

عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] أما وأن المترفين قد فسقوا فلم يعد منتظرًا إلا الهلاك.

وعودة أخرى إلى الديمقراطية ولكن من زاوية مختلفة ننظر منها فنرى أنها تقوم على مبدأ عـام ألا وهو حـكم الشعب لنفسه من خلال مجموعة من الأفراد يتم اختيارهم من الشعب لتمثيله والتعبير عن آماله وآلامه وطموحاته وإحباطاته وهذه المجموعة جرى العرف ــ وهو أمر منطـقى ــ أن تنقسم وفقـًا لإرادة الشعـب إلى أغـلبية وأقـليـة ، فأما الأغلبية فيمثلها حزب يقال له الحزب الحاكم وأما الأقلية فتمثلها أحزاب يقال لها أحزاب المعارضة ، وإلى هنا فلنا وقـفة ليست مع المسميـات ولكن مع الممارسـات ، فـفى الـدول التى لازالت تحـبو على طريـق الديمقراطيـة ــ ومنها مصـر ــ تجـد مجموعة من المفاهيم التى لايمكن أن نتصور أنها تخـدم العمل والطموح الوطـنى بمعـناه الأشمل ، فالأغلبيـة ليس لها سوى توجه واحد ــ لا يحيد عنه سوى شواذ القاعدة ــ ألا وهو الموافقة الدائمة على كل ما يتخذه النظام والحكومة من قرارات وما تنتهجه من سياسات بصرف النظر عما إذا كان مردودها على أرض الواقع سلبيًا أم إيجابيًا ، وعلى النقيض من هذا فإن الأقـلية لا تتبنى سوى توجه واحـد ــ لا يحيد عنه سوى شواذ القاعدة ــ ألا وهو المعارضة الدائمة للنظـام والحكـومة فى كل ما يتخـذانه من قـرارات وما ينتهجانه من سياسات بصـرف النظر كذلك عمـا إذا كان مردودهـا على أرض الواقع إيجـابيًا أم سـلبيًا ، وهو واقع لا يغـيب عن كل ذى فـطنة مـدى تأثيره السلبى الحـتمى علـى مسيرة الوطن نحـو أهدافه إذ باتت الوطنية مشتتة بين فريقين أحدهما موافق على كل شىء حتى وإن كان خطأً ، والآخر معترض على كل شىء حتى وإن كان صوابًا ، وهى توجهات ليست لها أدنى صلة بالوطنيـة التى تفرض على الجـميع أن يقفوا على قلب رجل واحد مع كل ما يحقق مصالح الوطن وأن يقفوا على قلب رجل واحد ضد كل ما يهدر مصالح الوطن لسبب واحد ألا وهو أننا جميعًا ينبـغـى أن نتسابق فى ماراثون جائزته الكبرى أن يتربع الوطن فوق القمة لا أن يتربع أحدنا فـوق العرش ، فنحن مصريون قبل أن نكون أغلبية أو أقلية..حكامًا أو معارضة .. ولكن الحادث فعلاً أن القوى تتصارع من أجل مقاعد السلطة لامن أجل مصالح الوطن ، الحادث فعلاً أن

الوطنية تراها القوى الحاكمة متمثلة فى مدى ولاء الآخرين لها ، فى حين أن القوى المعارضة تراها متمثلة فى التسابق نحو اتهام النظام بالتقصير والمبالغة فى سب الحكومة ، الحادث فعلاً أننا حدنا عن الطريق وانحرفنا عن بغيتنا التى أسأل الله أن أكون قد وفقت إلى معرفة الطريق إليها وفق الخريطة التالية التى أراها تتضمن الملامح الرئيسية لدستور وطنى قادر بمشيئة الله على دفعنا نحو الريادة فى مختلف أوجه الحياة ، وهو دستور أزعم صلاحيته لجميع الأنظمة العربية والإسلامية سواء كانت جمهورية أو ملكية فقط بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة لكى يتناسب وطبيعة كل نظام:

أولاً : بنود عامة

(١) أن يستمد الدستور جميع أحكامه ومواده ونصوصه من أحكام الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر قياسًا واجتهادًا .

(٢) التأكيد على احترام كرامة الوطن والمواطن ، وإطلاق الحريات بما لا يتعدى الإباحة إلى الإباحية وهو ما يعنى ضمنًا :

* إلغاء القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية والصحف والمطبوعات الدورية .

* إلغاء العمل بقانون الطوارئ ، وكذا كافة القوانين الاستثنائية التى تبخس الحقوق والممارسات الديمقراطية وتخل بقيم العدالة والمساواة بما فيها أية نصوص تبيح احتجاز المواطنين على ذمة التحقيق ، إذ أرى الاكتفاء باتخاذ مايلزم من إجراءات لمنعه من مغادرة البلاد لحين الانتهاء من التحقيقات .

* فتح صفحة جديدة فى سجل العمل الوطنى بإتاحة الفرصة لكافة القوى الشعبية والسياسية للمشاركة فى تحديث مصر ، وهو يتطلب ضمنًا العفو عن جميع من صدرت ضدهم أحكام وكذا من هم تحت المحاكمة من أهل الفكر والرأى والسياسة .

* الاعتراف بحق المواطنين فى التظاهر تأييدًا أو اعتراضًا ، مع النص على أن يكون التظاهر على جنبات الطرق وفى الحدائق العامة وبموجب لافتات مكتوبًا فيها مطالبهم

احترامًا لحقوق باقى المواطنين فى قضاء مصالحهم والتزامًا بحسن الخلق ومتطلبات الأمن .

(٣) منح الشعب (ممثلاً فى نوابه) كامل السلطة على كل من الحاكم والحكومة ، وفقًا لما يلى :

* أن يكون للشعب سلطة كاملة فيعزل الحاكم أو إخضاعه للمحاكمة خلال فترة رئاسته أو بعدها ، وأن يتم ذلك بموجب استفتاء شعبى يجرى بناءً على دعوى قضائية موقع عليها مما يزيد عن٥٠٪ من أعضاء مجلسى الشعب والشورى المنتخبين يتقدمون به إلى المجلس الأعلى للقضاء.

* أن يمنح نواب الشعب المنتخبين سلطة عزل الحكومة أو أحد أعضائها بموجب قرار موقع عليه مما يزيد عن٥٠٪ منهم يودع أصله لدى المجلس الأعلى للقضاء ، كما يمنح هؤلاء النواب سلطة رفع دعوى قضائية موقع عليها مما يزيد عن ٥٠٪ منهم لمقاضاة الحكومة أو أحد أعضائها تقدم للمجلس الأعلى للقضاء .

(٤) ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات .

(٥) إلغاء تبعية القضاء والصحافة لأية جهة تنفيذية بالدولة ، وإسناد تبعية الأجهزة الرقابية الإدارية للمجلس الأعلى للقضاء .

(٦) إسناد الوظائف الإدارية العليا فى الدولة (محافظ ـ رئيس حى ـ غيره) إلى صفوة رجال القضاء بعد انتهاء خدمتهم بسلك القضاء مالم تكن هناك شروط فنية تتعلق بشاغل هذا المنصب .

(٧) دمج بعض الوزارات التى تتسم طبيعة عملها بالتكامل والتسلسل الواضح ويحضرنى ما يلى :

* وزارتى الصحة والبيئة. * وزارتى الخارجية والدولة للشئون الخارجية.

* وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى.

* وزارتى الإعلام والثقافة . * وزارتى الزراعة والرى .

* استحداث هيئة للبحث العلمى والاختراع .

(٨) أن تتضمن إجراءات مباشرة العمل لشاغلى السلطات العليا اعتبارًا من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجالس النيابية والوظائف الإدارية العليا توقيع المسئول على إقرارات ثروة له ولذويه من أقارب الدرجة الأولى تودع لدى المجلس الأعلى للقضاء لمساءلته حال وجود مايستدعى تلك المساءلة .

(٩) منح المؤسسة الدينية استقلالية تامة عن كافة السلطات ، وبحث أفضل السبل وأنسبها لتداول سلطة الإدارة فيها والاكتفاء بجهة واحدة تختص بإصدار الفتاوى الرسمية فى مختلف أمور الدين لكافة الأفراد الطبيعيين والمعنويين دون مصادرة لحق أى عالم فى الفتوى.

(١٠) عدم جواز الجمع بين سلطتين أو أكثر .

ثانيًا : رئيس الدولة :

(١) أن يتم اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بموجب انتخابات حرة مباشرة تجرى خلال شهرى يناير وفبراير كل خمسة أعوام (فترة الرئاسة) وألا يكون لشغل المنصب حد أقصى من الفترات باعتبار أن الديمقراطية هى حق الشعب فى اختيار من يحكمه وليس من المنطق فى شىء أن يسلب هذا الحق من الشعب بزعم الديمقراطية التى منحته إياه وإلا كان ذلك تناقضاً فى الديمقراطية ذاتها.

(٢) تقرير فترة حصانة لرئيس الجمهورية قدرها ٣ سنوات من بداية فترة رئاسته الأولى فقط بحيث لا يجوز عزله خلالها ــ وإن كان يجوز عزله استنادًا إليها ــ لمنحه الفرصة فى إثبات حسن تصريفه لأمور الدولة وجدوى برنامجه .

(٣) أن يتقدم المرشح الفائز بالرئاسة فور إعلان النتيجة بما يلى :

ــ استقالته من الحزب الذى رشحه للانتخابات إن لم يكن مستقلاً .

ـــ تعهـد كتابى بعدم انضمامه مستقـبلاً لأى حزب سياسى أو شغله لأى منصب مدنى أو سياسى لأى مؤسسة كانت قائمة أو تحت التأسيس خلال فترة رئاسته .

(٤) أن يكون رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن وضع السياسات العامة للدولة (برنامجه الانتخابى) وعن اختيار أعضاء الحكومة التى ستتولى تنفيذ هذه السياسة دون أدنى التزام بانتماءاتهم السياسية ، وبحيث يشترط لشغل المناصب الوزارية مايلى :

* أن يتقدم المسئول فور شغله للمنصب بتقديم استقالته من الحزب السياسى الذى ينتمى إليه مرفقـاً به تعهد كتابى بعدم انضمامه إلى أى حزب سياسى ـــ قائم أو تحت التأسيس ـــ بعد خروجه من الوزارة ، وكذا عدم شغله لأى منصب فى مؤسسة مدنية كانت تخضع لنطاق سلطاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

* فى حال كون المسئول مستقلاً يكتفى بالتعهد الكتابى .

* أن يتقدم المسئول بإقرارات ثروة له ولذويه من أقارب الدرجة الأولى إلى المجلس الأعلى للقضاء .

* تقرير معاش شهرى للحاكم وللوزراء بعد خروجهم من مناصبهم بنسبة ٥٠٪ مما كانوا يحصلون عليه إبان شغلهم لمناصبهم كل بحسب فئته ، وأن تتمتع هذه المعاشات بالحصانة ولا يجوز مصادرتها لأى سبب من الأسباب ، وبما لا يتعارض مع الأحكام القضائية بمصادرة ثروة المسئول حال ثبوت مايبرر ذلك .

(٥) أن يمنح رئيس الجمهورية كافة السلطات والصلاحيات التى تعينه على آداء مسئولياته باعتباره الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية بما لا يخل بالأدوار والمسئوليات المنوطة بالسلطات الدستورية الأخرى .

(٦) ألا يحق لرئيس الجمهورية إصدار قرارات سيادية لها قوة القانون إلا فى أضيق الحدود وبموجب طلب عاجل يتم التوقيع عليه بالموافقة من رئيس المحكمة الدستورية أو نائبه (تأكيدًا على دستورية هذا القرار) ورئيسى مجلسى الشعب والشورى أو من ينوب عنهما (تأكيدًا على البعد الشعبى العام للقرار) ، وأن توضح فى هذا الطلب الأسباب الداعية

لاتخاذ هذه القرارات وما يمكن أن يتحقق للوطن من مصالح حال اتخاذها وما يمكن أن يلحق به من أضرار حال عدم اتخاذها والمهلة اللازمة كى تنتج هذه القرارات أثرها، وفى حال عدم موافقة أحد أو بعض المسئولين على التوقيع ينبغى ذكر أسباب هذا الامتناع كتابة إخلاءً للمسئولية أو تحملاً للمساءلة فيما بعـد عما سيترتب على هذه القرارات من نتائج سلبية أو إيجابية، أما فى حال الموافقة فيتحمل الجميع المسئولية عن هذه النتائج.

(٧) يحق لرئيس الجمهورية فى حالة الطوارئ القصوى التى تمس الأمن القومى إصدار قرار رئاسى نافذ يتولى بموجبه رئاسة الوزارة ومباشرة كافة اختصاصات المنصب وسلطاته.

(٨) إن التحديث الذى نحن بصدده إنما يهدف إلى احترام حقوق الإنسان وكرامته وحمايتهما من بطش أصحاب السلطة والنفوذ، ولكن هذا هو أحد شطرى المعادلة المعبرة عما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهو شطر لا يمكننا الاكتفاء به وإلا فمن المؤكد أنه سيحدث خللاً كبيرًا فى التوازن المنشود بين طرفى المعادلة، وهذا الخلل لن يمكننا تلافيه مالم نوفر لممثلى السلطات المختلفة ما يحتاجون إليه من مقومات تعينهم على حمل وتحمل مسئولياتهم الجسيمة، وأرى من أهم هذه المقومات تشريع قانون بتشديد العقوبة على كل من يعتدى بالقول أو الفعل على ممثلى السلطات بدءًا من رئيس الجمهورية وانتهاءً بأقل مستويات السلطة، إذ لو لم نقنن ذلك فكأننا نبيح لكل سفيه وسليط أن يستغل الحريات التى أتيحت له فى التطاول على رموز الدولة.

ثالثًا: المجالس النيابية والمحلية:

(١) أن تجرى انتخابات اختيار نواب الشعب بمجلسى الشعب والشورى خلال شهر مارس كل خمسة أعوام دون التزام بنسب محددة للعمال والفلاحين تعقبها انتخابات داخلية لاختيار رئيسى المجلسين ورؤساء اللجان.

(٢) لايجوز للنائب الجمع بين عضويته بالمجلس وشغله لوظيفة عامة (يستثنى من هذا الشرط النواب المعينين) كمالا يجوز للنائب تغيير صفته التى نجح بها كأن يعطيه الناخبون أصواتهم بصفته مستقل ثم ينضم إلى حزب ما بعد انتهاء الانتخابات، باعتبار هذا الفعل

فيه غش للناخبين وإهدار لرغباتهم .

(٣) يكون موجبًا للمساءلة القانونية قيام أى نائب بالسعى إلى تحقيق أى مصالح خاصة لفرد أو لمجموعة أفراد تربطهم ببعضهم صفة معينة ، أو تربطهم به صلة ما ، مالم يكن ذلك لرفع ظلم وقع أو لإحقاق حق سلب .

(٤) يعد باطلاً انتخاب أى مرشح يثبت تورطه بشكل مباشر أو غير مباشر فى التأثير على الناخبين مستغلاً سلطان المال أو الجاه أو السلطة ، ويعاقب بحرمانه من مباشرة أى عمل سياسى مستقبلاً كما يعاقب قانونًا كل من ساعده فى ذلك .

(٥) أن يتم اختيار ٧٥٪ من أعضاء مجلس الشورى بالانتخاب وتعيين الـ ٢٥٪ شريطة أن يكونوا من صفوة العلماء والمفكرين وأن يكونوا من ذوى السيرة الحسنة وذلك لإثراء الحياة النيابية ، على أن تتمتع هذه الفئة المعينة بالحصانة البرلمانية دون الحق فى التصويت والنظر فى تقليل النسبة المعينة تدريجيًا مع تطور المجتمعات.

(٦) يحق لأى نائب من المجلسين التقدم بمشروع قانون يتم عرضه على المجلسين للنظر فى جدواه من عدمه.

(٧) يكون إقرارالقوانين بالمجلس إقرارًا مبدئيًا يستلزم العرض على فقهاء المحكمة الدستورية لإقراره نهائيًا (حال موافقته للدستور) أو لإبداء التحفظات والتوصيات وإعادتها مرة أخرى للمجلس .

(٨) إلغاء العطلة السنوية التى تمنح للمجالس النيابية ، إذ لا منطق فى أن تتعطل المجالس التى تعبر عن هموم الشعب واحتياجاته وطموحاته إلا إذا كان الشعب بكل همومه واحتياجاته وطموحاته معطلاً عن الحياة ، لذا فإننى أرى منح النائب الحق فى القيام بأجازات شخصية لا تتعدى ٥٪ من إجمالى عدد الجلسات السنوية التى يعقدها المجلس مضافًا إليها اجتماعات اللجان ــ إذا كان النائب عضوًا أو رئيسًا بلجنة ما ــ وبحيث لا يستثنى من هذا سوى ما قد يتعرض له النائب من ظروف قهرية تحول دون انتظامه فى الحضور ، وإن كنت أرى شطب عضوية النائب حال أن تكون هذه الظروف لها صفة الدوام

لإفساح المجال لغيره من القادرين على القيام بالمهمة بشكل أفضل .

(٩) ألا يجوز عزل النائب إلا بحكم قضائى ينص على عدم صلاحيته لتمثيل الشعب .

(١٠) فيما يختص بالمجالس المحلية تجرى الانتخابات خلال شهر أبريل كل خمسة أعوام ويسرى علي أعضائها ما يسرى على أعضاء المجلسين النيابيين باستثناء إمكان الجمع بين العضوية والوظيفة وعدم الحق فى التقدم بمشروعات قوانين .

رابعًا : فيما يختص بالانتخابات :

(١) أن تجرى الانتخابات فى كافة مراحلها تحت إشراف لجان قضائية يصدر قرار بتشكيلها من المجلس الأعلى للقضاء الذى قد يستعين فيها عند الضرورة بمساعدين من خارج سلك القضاء ، وأن يتم ذلك تحت حماية أمنية من رجال الشرطة .

(٢) يحق لكافة الأطراف الطعن فى صحة الانتخابات ، وفى حال ثبوت عدم صدق الدعوى وصحتها يلتزم المدعى بدفع التعويض الذى تقدره الجهة القضائية لمواجهة التكاليف التى ترتبت على قبول الدعوى ، إضافة إلى تغريم المدعى شخصيًا .

(٣) أن تجرى الانتخابات وفق النظام الفردى لإتاحة الفرصة المتكافئة أمام الجميع .

(٤) تتولى الدولة مسئولية إجراء حملة الدعاية لكل المرشحين بحياد وعدالة تامة مقابل رسوم مناسبة يقوم كل مرشح بإيداعها خزينة الدولة ــ للتخلص من سيطرة رأس المال والجاه والسلطة على نزاهة الانتخابات ــ لإنفاقها فيما يلى :

- إقامة لوحات أعلانية ضخمة فى الميادين العامة والشوارع الرئيسية على مستوى الجمهورية وبحيث يتم تقسيم مساحتها الإجمالية إلى عدة مساحات متساوية تخصص كل منها لمرشح ما وبحيث توضع فيها صورته الشخصية وبرنامجه الانتخابى وانتمائه الحزبى إن وجد .

- استئجار أماكن مناسبة بالنوادى ومراكز الشباب وغيرها لعقد اللقاءات المباشرة بين المرشحين والجماهير وبحيث تخصص لكل المرشحين مساحات زمنية متساوية وأن تتم

هذه اللقاءات تحت حماية أمنية .

- فيما يختص بانتخابات الرئاسة تتم الدعاية فيها إضافة لما سبق عبر أجهزة الإعلام (الراديو - التليفزيون) بعدالة تامة .

خامسًا : فيما يختص بالقضاء :

(١) إلغاء تبعية القضاء لأية سلطة بالدولة .

(٢) تحديد سن الستين كحد أقصى لممارسة القضاء مالم تدعو الضرورة لغير ذلك خاصة وأننا ندعو إلى الاستفادة من رجال القضاء فى مجالات الخدمة الوطنية بعد التقاعد .

(٣) تشكيل مجلس أعلى للقضاء يتم اختيار أعضائه بانتخابات تجرى كل خمسة أعوام فى ضوء الاعتبارات التالية :

- أن يكون كافة المرشحين من القضاة بعد سن التقاعد .

- أن يتشكل المجلس من تسعة أعضاء منهم قضاة عسكريون سابقون فى القوات المسلحة والشرطة بحد أدنى اثنان وأقصى أربعة وذلك بموجب انتخابات تجرى فى نادى القضاة ويصوت فيها كافة العاملين بسلك القضاء يعقبها إجراء انتخابات داخلية بالمجلس لاختيار الرئيس.

(٤) يدخل فى اختصاص المجلس ما سلف ذكره فى البنود السابقة إضافة لما سيلى ذكره.

(٥) يعقد المجلس اجتماعًا شهريًا للنظر فى مختلف الأعمال الإدارية التى تخص العاملين بسلك القضاء وآخر أسبوعيًا للنظر فيما يرد إليه من تقارير .

(٦) يختص المجلس بالنظر فى الدعاوى التى يرفعها أمامه نواب الشعب لمقاضاة رئيس الدولة أو الحكومة أو أحد أعضائها .

(٧) عدم التوسع فى الجهات القضائية وقصرها على ما يلى :

- نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية خاصة بالقوات المسلحة من درجتين .

- نيابة عسكرية و محاكم عسكرية خاصة بالشرطة من درجتين .

- نيابة عامة ومحاكم مدنية لباقى المواطنين من ثلاث درجات(وإن كنت أتمنى أن تكون من درجتيـن مالم يكن ذلك متعارضـاً مع العدالة) .

- ألا يقـتصر دور المحكمة الدستورية على الفـصل فى دستورية أو عدم دستورية القـوانين التى ترفع إليها بموجب الدعاوى القضائية وأن يكون لها المبادءة فى استعراض كافة القوانين القائمة وتنقيتها من كل ما يخالف الدستور والحكم نهائيًا فى دستوريتها من عدمه .

- إنشاء محاكم عليا مختلطة للنظر فى القضايا التى يكون أحـد طرفيها مدنى والآخر عسكرى أو يكون أحـد طرفيها من القوات المسلحة والآخر من الشرطة وأن تكون هذه المحاكم من درجتين .

- ألا يجوز عزل أو محاكمة أى من رجال القضاء إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء وحده وفق ضوابط محددة.

- إلغاء الأجازة القضائية واستبدالها بأجازات شخصية للقضاة بما لا يؤثر على دوام العدالة .

سادسًا : فيما يختص بالصحافة وأجهزة الإعلام

إن الإعلام فى تقـديرى هو أهم وسائل التربية والتوجـيه فى أية دولة ، إذ أنه وسيلة التربية الوحيدة التى تتوجـه إلى المجتمع بكل فئاته السنية وطبقاته الاجتماعية ، والإعلام الذى أعنيه هو الإعلام المرئى والمسموع والمقـروء ، وهو من الخطورة والقوة بحيث يمكنه التحول بالمجتمعات من النقيض إلى نقيضه ، ومن شديد الأسف أن إعلامنا فى أغلبه صار إعلامًا محـرضـاً على قيم الجـنس والتبجـح والانحراف سعيًا إلى قيم التحـرر والمدنية المزعومة بدلاً من التركيزعلى قيم الحضارة التى تناسبنا وتتفق وعقائدنا وعاداتنا والتى أكدت معطيات التاريخ أننا بدونها لن نجنى سوى المزيد من التبعية والتخلف والمذلة ، ومن أسف أن السياسة الإعلامية قد نجحت بالفعـل فى غرس قيم السقوط والانحلال فى نفوس أفراد

المجتمع فتراءت لهم الحضارة وكأنها تنافس محموم على الملذات والحرمات مما انعكس على كل صـــور الحـياة المعنوية والمادية إلى القـدر الذى باتت فيه أكثر المشاريع إدرارًا للربـح هى تلك التى تخـاطب وتلبى الرغـبات الحيوانية فى نفوس بنى البشر ، وقد تكفى زيارة واحدة إلى الساحل الشمالى وسواحل سيناء للتعرف على هذه الصورة فى أقبح ملامحها ، حيث الأرض المقدسة التى باركها اللـه وشرفها بأنبيائه ورسله باتت مرتعًا للسياحة الجنسية الداخـلية والخارجية التى يجهل روادها كم من الدماء أزرفت وكم من الأرواح أزهقت وكم من التضحيات قدمت لكى تسترد مصرهذه الأرض من قبضة الاحتلال ، هم يعلمون فقط أن للحياة نجوم وأن هؤلاء النجوم على صواب وإلا لما صاروا نجومًا ولما تلهفت عليهم وسائل الإعلام ولما وضعتهم الدول فى أول الصفوف وبالتالى فهم القدوة التى ينبغى الاقتداء بها وهم المثل الذى ينبغى اعتناقه ، وليذهب الشرفاء بشرفهم وتضحياتهم وقيمهم ومثلهم إلى الجحيم ، نعم ليذهبوا إلى الجحيم ولكنه جحـيم الدنيا ، أما جحـيم الآخـرة فله أهله وله قيمه ومثله التى ينبغى أن ندركها وأن نطأها بأقـدامنا ولن يحدث هذا ما لم يعرف قادتنا وقادة إعلامنا ماهى رسالتهم ، والتى أراها تنحصر فيما يلى :

(١) إضافة منظومة الإعلام المرئى والمسموع إلى وزارة الثقافة التى ينبغى على مسئوليها إعداد خطط ثقافية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للنهوض بأمتنا وفق قيم الحضارة والهوية التى سبق تناولها .

(٢) أن تظل منظومة الإعلام المرئى والمسموع تابعة للدولة باعتبارها أحد أهم الوسائل التى يمكن للدولة من خلالها الإسهام بفاعلية فى إنجاح السياسات العامة للدولة بكل توجهاتها وأهدافها التى أستبعد تمامًا أن تكون محل اهتمام أصحاب رءوس الأموال الخاصة (ولنا فى أغلب الفضائيات العربية والإسلامية العبرة والمثل) .

(٣) تحرير ما يطلق عليه الصحف القومية من قبضة الدولة ومنح العاملين فيها حق تقرير هويتها (مستقلة ــ حزبية ــ متخصصة ... إلخ) .

(٤) إطلاق حـرية الصحافة وإلغـاء قيـود تأسيس الصحـف ومجال عملها بما لا يخـل بالمبادئ الدستورية ودون حـق التدخـل فى أعمال الجهـات التى تحتـاج فى آداء أعمالها

للسرية التامة مثل الأعمال المخابراتية والخطط الأمنية واستراتيجيات الإنتاج الحربى وغيرها من الأمور التى يفضل حصرها وإعلام القائمين على العمل الصحفى بها .

(٥) أن يتم شغل المناصب القيادية فى المؤسسات الصحفية بناءً على انتخابات تجرى كل خمسة أعوام ، وذلك بعد تقسيم هذه المناصب من حيث طبيعة العمل إلى مناصب إدارية ومناصب ذات طابع فنى مهنى ، وبحيث يصوت على الأولى كافة العاملين فى المؤسسة بينما يصوت فى الثانية القائمين بالعمل الصحفى فقط .

(٦) ألا تنجرف الصحافة إلى نشر كل ما من شأنه إعلاء قيم الهدم والانحلال والتى تؤدى إلى تهميش وتغييب قيم الحضارة التى نأمل غرسها فى نفوس وأذهان المواطنين ، الأمر الذى يتطلب من القائمين على العمل الصحفى أن يعتنوا بالدور التنويرى والتربوى المنوط بهم الاطلاع به وأن يخلصوا فى تبنى القضايا الجادة دون مغالاة فى الخصومة بحثًا عن زعامة وهمية ودون مهادنة للكبار بحثًا عن مقعد زائل وأن يدركوا أن التميز الصحفى لم يعد قاصرًا على نقل الأخبار والأحداث باعتباره مجال تتميز فيه أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ، لذا فإن طبيعة البيئة الإعلامية تفرض على الصحافة أن تسعى للتميز فى مجالات أخرى وأرى من أهمها تحليل الأخبار والأحداث والتوسع فى مساحة الرأى لذوى الرأى وليس كل كاتب هو من أهل الرأى والفكر .

(٧) ضرورة تحرى جدية ومصداقية ما يتم نشره فى وسائل الإعلام المختلفة من مختلف الإعلانات التى قد تكون فى بعض الأحيان إعلانات وهمية بما يؤدى إلى إلحاق الأضرار المتعددة بالمواطنين ، وحيث إن هذه المهمة لا تدخل ضمن مسئوليات أجهزة الإعلام على اختلافها ، فإننى أقترح ضرورة حصول المعلن على تصريح بالإعلان من جهة أمنية تتولى قبل منحه الترخيص التحرى عن جدية ومصداقية المعلن والمعلن عنه .

(٨) تقنين حق القائمين بالعمل الصحفى فى دخول كافة مؤسسات المجتمع ذات الصلة بحقوق الإنسان لإجراء اللقاءات والحوارات مع المسئولين والمواطنين على حد سواء تأكيدًا لمبادئ الشفافية ومساعدة متخذى القرار فى التعرف على الواقع فى مختلف المؤسسات سواء الأمنية أو الصحية أو التعليمية أو الإعلامية أو غيرها.

(٩) إعادة النظر فى شروط الانضمام إلى عضوية نقابة الصحفيين حيث تعتبر عقبة فى سبيل الكثيرين الذين يمكنهم الإفادة فى هذا المجال .

(١٠) ألا يجوز لأية جهة أو سلطة ــ عدا جهة الإصدار ــ غلق صحيفة أيًا كانت مخالفتها ، حيث أرى قصر العقوبة فى إنذار المخالفين كأفراد بعدم ممارسة العمل الصحفى لدى المخالفة الأولى و تحميلهم بغرامة تأديبية مع حرمانهم من ممارسة العمل الصحفى حال تكرار المخالفة إضافة لغرامات مالية متصاعدة على الصحيفة حال تكرار المخالفة .

(١١) ينبغى على الدولة تشريع ما يلزم من قوانين لإلزام أجهزة الإعلام (إذاعة ، تليفزيون ، سينما ، ما يستجد) بحسن الآداء ونضج التوجه باعتبارها أحد أهم المؤثرات فى تشكيل وجدان المجتمع ورسم ملامحه ، وهو ما يتطلب من هذه الأجهزة مراعاة الاعتبارات التالية :

* الإقلال التدريجى من بث البرامج والأفلام والأعمال والسهرات السلبية التى تروج لقيم الفساد والإباحية وتباعد بين الشعب وهويته .

* العمل بجدية على فرز نجوم جدد للمجتمع من أهل الفكر والعلم والثقافة كى يكونوا قدوة لأجيال الغد ، أما أجيال اليوم فينبغى العمل بجدية على مسح ما علق بأذهانهم وما تسرب إلى قلوبهم من إشعاعات الراقصات ونجوم الفيديو سليب وأمثالهم من نفايات الحضارات ، لما لهذه الإشعاعات من آثار تشويشية تخل بمنظومة القيم وتبدد الطاقات البشرية اللازمة لدفع عجلة التنمية .

* إنتاج المزيد من البرامج والأعمال الهادفة إلى تثقيف المواطنين دينيًا وسياسيًا وقانونيًا وتاريخيًا لتقوية ارتباطهم بقضايا الوطن الصغير والكبير ووضعهم أمام مسئولياتهم فى المشاركة الجادة فى خدمة أهداف الحضارة .

هذا وقبل أن نترك هذه المرحلة التصنيعية المهمة ، ثمة وقفة للتأمل ، تأمل هذا الدستور بكل ملامحه وهل هى معبرة عن الذات المصرية والعربية والإسلامية بكل ما فيها من عقائد وتقاليد وقيم أم لا ؟ وهل هى جديرة بتحقيق طموحاتنا التى عجزنا عن تحقيقها منذ صارت أبداننا ظلالاً باهتة للآخرين أم لا ؟

سوف أترك لكل قارئ حرية الإجابة عن هذه التساؤلات المصيرية ، ولكن ليس قبل أن أقرر حقيقة لابد من أخذها فى الحسبان ، ألا وهى أن الدستور هو عنوان الدولة ، وعنوان ما يجرى فيها ، أى أنه ينبغى أن يعبر عما هو كائن على أرض الواقع من مختلف صور الحياة التى يجب أن تنظمها مجموعة من القوانين التى تتوافق مع نص الدستور وروحه وإلا كانت قوانين عشوائية وسيئة السمعة وغير معبرة عن توجهات الشعب ومعتقداته وأفضلياته ، بمعنى أنها ستكون قوانين سيئة السمعة لكونها شرعت وطبقت لا كى تعبر عن رغبات الشعب أو تحقق مصالحه ولكن لتعبر عن رغبات البعض وتحقق لهم مصالحهم الخاصة ، فنحن حينما نقرأ مانشيتاً فى إحدى الصحف يقول « اجتماع مهم للحكومة لضبط الأسواق » فإن هذا العنوان لا يعنى وفق المنطق إلا أن نتجه تلقائياً بالظن أن ثمة قرارات ستتخذ لمواجهة الغش التجارى والتلاعب بالأسعار والتهرب الضريبى والجمركى وضرب كل صور الرشوة والفساد ــ وهذا لا يحدث بالطبع لأننا أدمنا أن نبطن غير ما نعلن وأن نصرح بما لا نفعل ــ ولكننى أردت فقط أن أسوق مثالاً لما يجب أن يكون ألاوهو أن يدل عنوان الشىء على مضمونه ، إذ لا يعقل أن ينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى أو الرئيسى للتشريع ثم نجد على أرض الواقع شواطئ للعراة وأجهزة إعلام تتبارى قنواتها فى إنتاج وبث البرامج والأغانى والأفلام والأعمال والمسرحيات التى تحض على التبجح والإباحية ، بل إن الإسفاف لم يعد قاصرًا على أجهزة الإعلام وإنما تجاوزها إلى مختلف وسائل الدعاية والإعلان والترويج ، حتى صارت أغلب الإعلانات فى الإعلام المرئى والمسموع وفى لوحات الدعاية الموجودة بالشوارع والأماكن العامة تقوم فى الأساس على إيماءات وإيحاءات جنسية تجسدها العاريات والساقطات الرخيصات ، وبالتالى فلم يعد مستغربًا أن يواصل الانحلال بين الجنسين انتشاره ليشمل المؤسسات التعليمية والرياضية والاجتماعية والشوارع والسيارات والشقق إضافة لكل صور الفساد التى تعملقت بصورة مرعبة حتى بت أخشى أن تكون قد ترسخت فى نفوس وأذهان العامة والخاصة وصارت قيمًا نافذة فى المجتمع المصرى والعربى والإسلامى ، حيث إنها إذا كانت قد وصلت إلى هذا الحجم أو كادت ــ وهذا ما نراه واقعًا ونتمنى أن نكون مخطئين ــ فإن مواجهة الفساد والقضاء عليه يكون حتمية لا بديل لها ولا تأخر عنها اللهم إلا إذا كنا ننتظر حتى يبتلعنا الفساد ابتلاعًا .

الديكتاتورية قد تصنع للحاكم زعامة زائلة ، ولكنها لن تصنع لأمته حضارة باقية .

مزايا النظام المقترح

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. لم ولن تمر أمتنا يومًا بلحظة تاريخية حالكة السواد من تلك التى تمر بها حاليًا ، ولعلنى لاأكون مبالغًا إذا كررت ما سبق أن أكدته وأكده الآخرون من أننا لم نكن لنكون فيما نحن فيه لولا ماشاع بيننا وفينا من صفات الديكتاتورية وإيثار الذات وإنصافها وتدليلها حتى وإن كانت على خطأ بين ، إنها تلك الصفات التى رافقت قادتنا منذ ما يزيد عن نصف قرن فوق مقاعد السلطة ، وهى ذاتها الصفات التى جعلتهم يتشبثون بتلك المقاعد مدى الحياة وكأنها عروش ملكية ضاربين عرض الحائط بشعارات الديمقراطية الثورية بل وبمصداقية الثورات ذاتها ، وهى نفسها الصفات التى جعلت هؤلاء القادة يغضون الطرف عن تجاوزات رجالهم ورجال رجالهم فى متوالية سرطانية مفزعة يستحل فيها الصغار ما حرمه الله و استحله كبراؤهم ، وهى بعينها الصفات التى حرمت الأجيال من نعمة الآدمية بعد أن حولتهم إلى مجرد هياكل تسير فوق القضبان وتتوارثها بما فيها من شعارات ظاهرها الحكمة والكرامة والوطنية وباطنها الجهل والانكسار والتبعية.

لقد كان لزامًا أن تحدث فينا فاجعة حتى ننتبه من غفلتنا التى طالت.. وقد حدثت .. ولكننا لازلنا غافلين ، فلا أسوأ من فاجعة احتلال أمريكا ومؤيديها للعراق ، ولا أسوأ من إصرارها على مواصلة الاحتلال رغم تنامى المقاومة الشعبية ورغم اعتراض الأنظمة العربية والإسلامية وشعوبها ، مذلة ما بعدها مذلة لهذه الكثرة التى باتت كغثاء السيل لاقيمة لها ولا وزن بل ولا دية ، مذلة ما بعدها مذلة لأحفاد رجال حكموا مشارق الأرض ومغاربها بحكمتهم وغرسوا فيها بذور العلم والقيم التى أنبتتها لهم شريعتهم التى أهملها هؤلاء

الأحفاد فاستحقوا سخط خالقهم .. من هنا كان لا بد لنا من وقفة تأمل لنتبين بعدها تلك الحقيقة التى لا مجال للتشكيك فى صدقها والتى تفيد بأن منحنى عزتنا وكرامتنا وسيادتنا حتى فى داخل أوطاننا لم تبدأ فى الهبوط إلا حينما بدأنا فى مجافاة خالقنا ومخالفة شريعتنا.

من هنا بدأت أضع تصورى لما يجب أن يكون عليه التحديث السياسى القادر على انتشالنا مما نحن فيه من أوحال الذل والانكسار والتبعية رجاءً فى وعد الله الذى لا يخلف الوعد والقائل حقًا وصدقًا : ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾ [محمد: ٧] وهو نصر مؤكد ، ومؤكد أننا فى حاجة دائمة إليه ، ومؤكد أننا لن نستحقه فى ظل واقعنا السياسى والاجتماعى الذى نحياه ونصر عليه بكل ما فيه من سلبيات حاولت قدر استطاعتى تلافيها عبر النظام الديمقراطى الذى حملته الصفحات السابقة والذى أراه يحقق العديد من المزايا التى من أهمها :

(١) التأكيد على هويتنا الإسلامية العربية دستوريًا وقانونيًا وتطبيقيًا-أى قولاً وفعلاً - وهو الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى كل ما لدينا من قوانين لتنقيتها من حتميات السقوط وشيزوفرينيا التوجه التى باتت تنال من الآداء الوطنى على كل المستويات وفى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها.

(٢) إقامة نظام ديمقراطى وطنى يضيف إلى سجل الريادة التاريخية المصرية والعربية والإسلامية أمام العالم ككل ، بما يعتبر بمثابة رد فعلى على الحملة العالمية التى تشكك فى قدرة دول أمتنا على إدارة حياتها دون مساعدة من الآخرين ، وكأن أمتنا لازالت قاصرة وهى التى بلغت رشدها منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا خلت من الزمان ولكنها قصرت فظنها العالم قاصرة وفى حاجة إلى أوصياء !!

(٣) إتاحة الفرصة المتكافئة لكافة القوى والاتجاهات الوطنية للمساهمة فى بناء الحضارة ، باعتبار هذه الفرصة ليست منحة أو منة من أحد لأحد ، فهى واجب على الجميع ، وهى حق للوطن على جميع أبنائه عدا من يخالف ثوابت القيم الدستورية .

(٤) إعادة ترتيب فئات المجتمع فى منظومة حضارية جديدة وفقـًا للقيمة الحقيقية لكل منهم والتى تتوقف فقط على قدر إسهامه فى بناء الحضارة ، إذ ليس من المنطق ولا من الحكمة أن يحتل هوامش المجتمع مواقع الصدارة المادية والأدبية فى دولة من المفترض أنها تعتنق الإسلام دينـًا وتطمح إلى الحضارة ادعاءً .

(٥) تغيير مفهوم الحكم فى إطار من قيم الحق والخير والجمال التى تؤكد على أن الحاكم وحكومته ليسوا أقدارًا حتمية ينبغى على المحكومين قبولها حتى وإن كانت سيفـًا مسلطًا على رقابهم ، إذ الحق أن الحاكم وأعوانه ما هم سوى مجموعة من أفراد الشعب جلسوا على مقاعدهم باختياره ومن الطبيعى خلعهم عنها بإرادته على ضوء ما يقدمونه لهذا الشعب من إنجازات أو ما يصيبونه به من نكسات .

(٦) توفير البيئة الانتخابية العادلة والصالحة والجديرة بتزويد الحياة السياسية بالمزيد من عشاق الوطن الراغبين والقادرين على تحقيق أحلامه وطموحاته وهو مالا يمكن تحققه فى ظل البيئة الحالية التى تسيطر عليها قوى المادة والسلطة والجاه التى دأبت أن تنحرف بالمسيرة الوطنية إلى حيث المصالح والأغراض والمطامع الشخصية التى تتعارض فى أغلب الأحيان مع الأهداف الوطنية والمصالح العامة ، والتى أفرزت إلى الأمة فئة تفوقت واحترفت سلب مستحقات الوطن والمواطن ، وفئة أخرى تحمى الأولى وتتستر عليها وتشاركها جرمها ، وفئة ثالثة تتصنع الجهل بأفعال سابقتيها ، وهو واقع لا يمكن نكرانه بعد كل ما تنشره الصحف والأقلام الشريفة من حقائق ، لعل أخطرها ما صرح به أحد أكبر الرموز الوطنية ألا وهو الدكتور عزيز صدقى (رئيس وزراء مصر الأسبق) فى إحدى الندوات الكبرى التى عقدت فى بدايات عام ٢٠٠٤وضمت مجموعة من الرموز لعل من أبرزهم الدكتور عبد العزيز حجازى (رئيس الوزراء الأسبق) واللذين أكدا خلالها على بعض المعلومات المفزعة ، وأهمها أن الأموال المهربة خارج مصر بلغت ٢٠٠ مليار دولار وأن الفساد فى مصر بلغ ذروته وأنه فساد مسنود ، وقد أفاد الدكتور صدقى أن لديه قائمة برءوس الفساد والمستندات الدالة على ذلك ، وهى معلومات خطيرة وبخاصة أنها صدرت عن هؤلاء الرموز ، فماذا فعلت الدولة ؟ لاشىء !! أتعلمون لماذا ؟ لأن الفساد مسنود !!

ولأن هؤلاء السنيدة هم قدر دائم على مقاعدهم وليسوا من اختيار الشعب .

(٧) ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بين كافة الطبقات والفئات بما لا يخل بما يجب توافره من ضوابط وقيود على حريات العبث والانحدار ، فهى الضمان الوحيد لرفعتنا وكرامتنا وتميزنا عن بنى الحيوان .

(٨) التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات تجنبًا لما قد يحدث من تداخلات غير مرغوبة لأهداف غير مشروعة ، وقد أرى أن التحديث الدستورى الذى اقترحته هو كفيل بتحقيق هذا المبدأ ، حيث سيتبين القارئ لدى تعمقه فى بنود هذا التحديث أننى ركزت على تلافى أحد أهم سلبيات العمل السياسى التى تكاد تعتنقها كل الأنظمة الديمقراطية داخليًا وخارجيًا ، إذ المعمول به أن تتنافس الأحزاب فى الانتخابات ليفوز أحدها بأغلبية مقاعد المجالس النيابية كخطوة يتبعها أخرى وهى تشكيل الحكومة من بين أعضاء حزب الأغلبية ، وهى سلبية كبرى كما أشرت إذ تنطوى على العديد من المتناقضات التى أرى من أهمها :

* أن الغالبية من أعضاء المجالس النيابية التى تمثل الشعب ستكون ممثلة لحزب معين وهو نفس الحزب الذى سيحكم ، وبالتالى فمن البديهى أن يتفق أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى وإن تعارض هذا الاتفاق مع مصالح الشعب .

* من المفترض فى كل الأنظمة الديمقراطية أن المجالس النيابية لها دور رقابى يحقق لها سلطة مساءلة الحكومة بل وعزلها حين الضرورة ، وهو أمر مستبعد فى ظل انتماء أعضاء السلطتين إلى حزب واحد .

* أن هذا الأسلوب يحرم الدولة من كفاءات أبنائها أيًا ما كانت انتماءاتهم السياسية ، إذ الحق أننا جميعًا ننتمى لمصر قبل انتماءاتنا الحزبية .

إن التحديث الذى نحن بصدده كفيل بتخليص كبار المسئولين من كافة الضغوط التى قد تؤثر على قراراتهم ، والخروج بهم من حدود الانتماءات السياسية الضيقة إلى حيث آفاق الانتماءات الرحبة .

(٩) منح القضاء ما يستحقه من سلطات فعلية تمكنه من آداء رسالته على الوجه

الأمثل بما يحقق الحد الأقصى من العدالة المرجوة إذ أن غيبة العدالة أو نقصها أو تأجيلها لا يعنى سوى تبديد الأمل ، والأمل إن تبدد ساد اليأس فى النفوس ، وإذا ساد اليأس فى النفوس تبدد الصبر وتراجعت الإنجازات واختلت القيم، وإذا تبدد الصبر وشحت الإنجازات واختلت القيم فلا تسأل عن المنطق فى أفعال الشعب وردود أفعاله .

إن غابت الآمال شاب شبابنا ... وارتد بعد الشيب بعض للصبى

هجروا الزمان لعلهم فى وهمهم ... يحيوا زماناً لم يعطبه الوبا

فإذا أتاك اليأس كن متفائلاً ... فقرينه وهم أتاك مطببا

لذا فمن الواجب الشرعى ، بل ومن الحكمة أن نسعى جميعًا ــ حكامًا ومحكومين ــ إلى إقرار مبادئ العدالة فى جميع تعاملاتنا دون أدنى تمييز أو استثناء لفئة أو لطبقة على حساب أخرى ، لأن أصحاب المظالم الذين يحسبهم البعض من الضعفاء فاقدى الحيلة والوسيلة والوساطات والمحسوبيات هم ليسوا كذلك بأية حال ، لأن المظلوم حال ظلمه يكون أقوى وأقدر من أكثر ملوك الدنيا مالاً وسلطانًا لكونه فى هذه الحال يكون مدعومًا بسلطة عليا لم ولن يتسنى لأية سلطة أن تنافسها أو تقترب منها أو تقارن بها ، لأنها سلطة مالك الملك والملكوت الذى حرم الظلم على نفسه وجعله محرمًا بين عباده وتوعد الظالم بعقابه الآجل والعاجل وتعهد بنصرة المظلوم فى الدنيا والآخرة ، إذن فمن العته والسفه أن يظن أولو المال والجاه والسلطان أنهم أولى بنصرة بعضهم بعضًا ولو بالباطل فى مواجهة من يظنونهم ضعفاء ، وذلك مصداقًا للعديد من الآيات القرآنية والأحاديث القدسية التى أسوق منها على سبيل المثال ما يلى :

* يقول الله عز وجل فى حديث قدسى : «**وعزتى وجلالى لأ نتقمن من الظالم فى عاجله وآجله ، ولأ نتقمن ممن رأى مظلومًا فقدر أن ينصره فلم ينصره** » .

* وفى حديث قدسى آخر نصه « **إن العبد إذا ظلم فلم ينتصر ولم يكن له من ينصره ، رفع طوقه إلى السماء فدعا الله ، قال الله : لبيك عبدى أنا أنصرك عاجلاً وآجلاً** » .

* وفى حديث ثالث وأخير ما نصه « **يؤتى بالولا ة يوم القيامة عادلهم وجائرهم ،**

حتى يوقفوا على جسر جهنم فيقول الله عـز وجـل : فيكم ظلمتى (أى الظالمين) فلا يبقى جائر فى حكمه ولا مرتش فى قضـائه ، ولا مـيل سمعه إلى أحد الخصـمين إلا هوى فى النار سبعين خريفـًا ، ويؤتى بالرجل الذى ضـرب فوق الحـد فيقول اللـه تعالى : عبدى لما ضـربت فوق ما أمرتـك ؟ فيقول : غضـبت لك ، فيقول : أكان لغضـبك أن يكون أشـد من غضـبى ؟ ويؤتى بالذى قصـر فيقول : عبدى لم قصـرت ؟ فيقول : رحـمته ، فيقول : أكان لرحـمتك أن تكون أشد من رحمتى ؟ » .

وأفهم من معنى الحديث ، أن حدود اللـه يجـب أن تنفذ دونما مبالغة أو تقصـير ، إذ مهما حـسنت النوايا فى الحالتين فإنها ستكون موجبة للعقاب فما بالنا بعدم تطبيقها من الأساس .

(١٠) إعادة رسم سياساتنا الإعلامية على ضوء الأهداف الوطنية المنشودة والتى من المؤكد أن الإعلام يمكنه أن يساهم فى تحقيقها إسهامًا كبيرًا بما له من تأثير على القاعدة العريضة من المواطنين الذين أصابهم واقعنا الإعلامى بكل ميكروبات الحضارات الأخرى وهوما يخـل بمقومات مسيرتنا نحـو الحـضارة التى نصبو إليها باعتبار الإعلام هو أحـد أهم وسائل الدولة فى تشكيل منظومة القيم بالمجتمع ، لذا فإننى أرى ضرورة أن يظل الإعلام المسموع والمرئى تابعًا للدولة فى حين أرى تخليص الصحف القومية من قبضة الدولة التى تحرمها مما يجب أن تتمتع به من حرية .